

العنوان:	اتجاهات المحاسبين و المراجعين نحو المعيار المصري للإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة مع مقارنته بالمعيار الدول
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	درويش، حنان محمد
المجلد/العدد:	مج20, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	أبريل
الصفحات:	41 - 71
رقم MD:	753841
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الإفصاح المحاسبي ، التقارير المالية ، مهنة المحاسبة ، المعيار المصري للمشروعات الصغيرة ، المعايير الدولية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/753841

اتجاهات الحاسبين والمراجعين نحو المعيار المصري للإفصاح الحاسبي

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع مقارنته بالمعيار الدولي

الدكتورة

حنان محمد درويش

مدرس المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة جامعة السويس

اتجاهات المحاسبين والمراجعين نحو المعيار المصري للإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع مقارنته بالمعيار الدولي

د. حنان محمد درويش

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة السويس

Abstract

After the Ministerial Decree for disclosure standards of financial reports, the study aims at analyzing the Egyptian standard and overview its contents, and compare between the Egyptian standard for financial disclosure of small and medium sized organization with that of IAS IFRS for SMEs, in addition to, surveying the opinions of study sample on the feasibility of the standard Egyptian small businesses in meeting the needs of users of financial reports, and its impact on the quality and efficiency of the financial reports, together with the identification of deletions and streamlining contained in the Egyptian standard of the financial disclosure for small and medium sized enterprises.

The analysis used comparative reasoning to meet the exploratory nature of this study, which depended on sample of 200 of accountants and auditors, using a specially designed questionnaire, to gauge their expectations for Egyptian standard of disclosure for small and medium enterprises.

It was obvious that the preparation of a conceptual framework of Egyptian standard for small and medium-sized enterprises for the disclosure of the financial report used primarily the same principles that are used in the conceptual framework of accounting standards, in terms of the objectives of the lists, financial reporting and qualitative characteristics of information and some other concepts.

Some important results of the study that the most significant aspects of the SME standard differences in sections (5) list of profit or losses, income, (20) leasing,

(25) borrowing costs. The most important trends in the study sample opinions that the decrease in accounting measurement and disclosure requirements for small and medium-sized enterprises, and the simplification and the deletion of the alternative treatments leads to high quality lists, reports, and working to meet the needs of users of financial statements, and their application will work on: harmonizing accounting practices , encourage foreign investment, attract international companies and more funding opportunities for these companies.

The main recommendations that intensive training courses for the accountants to understand the evolution and change in Egyptian accounting standard for small and medium-sized enterprises, and the Egyptian auditing standards should be developed under the issuance of Egyptian accounting standard for small and medium-sized enterprises.

تلخيص:

بعد أن صدر القرار الوزاري الخاص بمعايير الإفصاح للتقارير المالية، تمثلت أهداف الدراسة في تحليل المعيار المصري بنظرة عامة على محتوياته، وتحديد أهم أوجه الاختلاف بين المعيار المصري الخاص بالمشروعات الصغيرة والمعيار الدولي IFRS for SMEs، بالإضافة إلى اختبار آراء عينة الدراسة حول مدى إمكانية المعيار المصري للمشروعات الصغيرة في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية، وأثره على جودة وكفاءة التقرير المالي، بجانب تحديد أوجه الخذف والتبسيط الواردة في المعيار المصري. تم الاعتماد على التحليل المنطقي المقارن نظرا للطبيعة الاستكشافية للدراسة، واعتمدت على عينة ميسرة من المحاسبين والمراجعين قوامها ٢٠٠ مفردة وقائمة استقصاء لقياس توقعاتهم للمعيار المصري للإفصاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم الاعتماد بشكل أساسي في إعداد الإطار المفاهيمي للمعيار المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للتقرير المالي على نفس المبادئ والأسس المستخدمة في الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة المصرية، من حيث أهداف القوائم والتقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات وبعض المفاهيم الأخرى. تمثلت أهم نتائج الدراسة في بيان أوجه اختلافات معيار المشروعات الصغيرة في قسم رقم (٥) قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل، وقسم رقم (٢٠) الخاص بالتأجير، وقسم رقم (٢٥) تكاليف الاقتراض. تمثلت أهم اتجاهات عينة

الدراسة في أن الانخفاض في متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأوجه التبسيط والحذف من المعالجات البديلة يؤدي إلى ارتفاع كفاءة وجودة القوائم والتقارير وتعمل على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، والالتزام بتطبيقها سوف يعمل على تحقيق الانسجام في الممارسات المحاسبية والتشجيع على الاستثمار الأجنبي، وجذب الشركات العالمية وإتاحة فرص تمويلية أكثر لتلك الشركات. ومن أهم التوصيات ضرورة عمل دورات تدريبية مكثفة لكل من المحاسبين والمراجعين لفهم التطور والتغير الذي ظهر في معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة تطوير معايير المراجعة المصرية في ظل إصدار معيار المحاسبة المصري الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

١- مقدمة:

تعتبر القوائم والتقارير المالية المنتج النهائي لأي نظام محاسبي، يهدف إلى تزويد المستخدمين بمعلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات المالية للمنشأة، وتعكس التأثيرات المالية الأحداث السابقة خلال الفترة المحاسبية، وتوفر القوائم المالية معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية، ومن ثم فإن أهداف القوائم المالية تتمثل في مقدرتها على تقديم المعلومات إلى مستخدميها، إلا أن المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم تواجه مشكلة نقص المعلومات المحاسبية والمالية، وبالتالي عدم القدرة على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات أو الأطراف الخارجية ذوي المصلحة الخاصة بتلك المشروعات، بالإضافة إلى عدم قدرة إدارة هذه المشروعات على اتخاذ قرارات مالية أكثر رشداً، نظراً لغموض أو عدم توافر البيانات المالية بالشكل المعياري. وقد ترجع مشكلة عدم توافر معلومات محاسبية إلى عدم إدراك أصحاب المشروعات الصغيرة والقائمين على إدارتها بمدى أهمية هذه التقارير، وما يمكن أن يتوفر من النظم المحاسبية المختلفة من معلومات قد تساهم مساهمة فعالة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى تمحور اهتمام معظم الجهات العلمية والمنظمات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية في مصر على المنشآت الكبرى ذات المسؤولية العامة التي تسجل أسهمها في سوق الأوراق المالية وفي البورصات، دون الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة واحتياجات

مستخدمي المعلومات المحاسبية فيها، وعدم إصدار معايير محاسبية خاصة بتلك المنشآت وتركها إلى الالتزام الكامل بالمعايير المحاسبية التي تعمل في المقام الأول إلى خدمة المنشآت العملاقة والكبرى.

كان الهدف من هذه الدراسة إعداد توصيات لمعيار مصري للإفصاح عن التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه بعد قياس اتجاهات المحاسبين والمراجعين وتحليل البيانات، صدر القرار الوزاري الخاص بمعايير الإفصاح للتقارير المالية، وأصبحت أهداف الدراسة هو مقارنة توقعات المحاسبين والمراجعين للمشروعات الصغيرة بما ورد بالمعيار المصري، بالإضافة إلى مقارنة المعيار المصري للإفصاح عن التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثيله من المعيار الدولي.

٢- الحاجة إلى إصدار معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر أهم الدوافع أو الأسباب وراء إصدار معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وما تواجهه تلك المشروعات من مشكلة نقص المعلومات المحاسبية والمالية، وعدم القدرة على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات أو الأطراف الخارجية ذوي المصلحة الخاصة بتلك المشروعات، ويمكن عرض تلك الأسباب في عدة نقاط محددة كما يلي:

- عدم إدراك أصحاب المشروعات الصغيرة والقائمين على إدارتها بمدى أهمية المحاسبة وما يمكن أن يتوفر من النظم المحاسبية المختلفة من معلومات قد تساهم مساهمة فعالة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

- تمحور اهتمام معظم الجهات العلمية والمنظمات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية في مصر على المنشآت الكبرى ذات المسؤولية العامة التي تسجل أسهمها في سوق الأوراق المالية وفي البورصات، دون الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية فيها (عبد البديع ٢٠٠٦).

- عدم إصدار معايير محاسبية خاصة بتلك المنشآت وتركها إلى الالتزام الكامل بالمعايير المحاسبية التي تعمل في المقام الأول إلى خدمة المنشآت العملاقة والكبرى (عبد العال ٢٠٠٣).

- إن الالتزام الكامل لتطبيق كافة متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي قد يعد بمثابة حمل زائد وتكلفة لا يوجد ما

يبررها خاصة على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

-انخفاض عدد مستخدمي المعلومات فيها.

-اختلال مبدأ التكلفة والعائد بالنسبة لتلك المشروعات.

-وجود تفاصيل ومتطلبات كثيرة من الإفصاح المحاسبي لا تتلاءم مع طبيعة المشروعات الصغيرة.

٣- نظرة عامة على المعيار المصري للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

أعد معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على غرار المعيار الدولي لهذه المنشآت الصادر من مجلس

معايير المحاسبة الدولية (IFRS for SME)، ويتضمن معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عدد

٣٥ قسم يغطي كل ما يتعلق بالإفصاح والقياس المحاسبي عن القوائم المالية لتلك المنشآت.

هذا ويعتبر المعيار المصري معيار مستقل ومنفصل تماما عن النسخة الكاملة للمعايير المصرية، ويحتوي على ٢٣٠

صفحة في حين أن النسخة الكاملة بالمعايير المصرية تحتوي على ٣٠٠٠ صفحة، كذلك تحتوي المعايير المصرية الكاملة

لإعداد التقارير المالية على أكثر من ٣٠٠٠ بند من بنود الإفصاح، في حين يحتوي المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص

بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على ما يقرب من ٣٠٠ بند للإفصاح.

وترى الباحثة أن جمعية المحاسبين والمراجعين قد اعتمدت بشكل أساسي وكبير في إعداد الإطار المفاهيمي للمعيار

المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للتقرير المالي على نفس المبادئ والأسس المستخدمة في الإطار المفاهيمي لمعايير

المحاسبة المصرية، من أهداف القوائم والتقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات وبعض المفاهيم الأخرى.

٤- الدراسات السابقة:

تعد المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم من أهم العناصر الاستراتيجية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يحتل

قطاع المشروعات الصغيرة في مصر مكانة متميزة، لذا تقوم الباحثة في هذا الجزء بعرض وتحليل مجموعة من أهم الدراسات

العربية والأجنبية السابقة التي أمكن التوصل إليها في مجال البحث، وذلك بهدف معرفة ما توصل إليه الباحثون من خلال

تحليل النتائج الخاصة بدراساتهم واستخلاص بعض النقاط البحثية التي تحتاج إلى التركيز عليها لتغطيتها من خلال الدراسة، ويمكن تقسم الدراسات السابقة إلى نوعين من الدراسات، الدراسات الأكاديمية ودراسات الممارسين والمنظمين للمهنة.

١/٤- الدراسات الأكاديمية:

هدفت دراسة طارق عبد العال (٢٠٠٣) إلى تحليل المشكلات الناشئة عن إعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة وما يمثله من عبء وتعقيدات قد لا يوجد ما يبررها من منفعة لمستخدمي القوائم المالية، ومحاولة وضع منهج محاسبي لإعداد تقارير مالية تلائم تلك المنشآت.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فروق بين احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة، وأن تعدد وتعقد معايير الإفصاح والالتزام بكامل معايير المحاسبة تجاوز التكلفة للعائد الذي يعود منها، وقد خلصت الدراسة إلى وضع منهج محاسبي مقترح لإعداد تقارير تفاضلية للمنشآت الصغيرة يسمح فيها بوجود إعفاء كامل من متطلبات الإفصاح للبنود السابقة مع منح إعفاء جزئي من بعض متطلبات الإفصاح في بعض المعايير المحاسبية.

وتناولت دراسة كل من (Schiebel (2007)، ودراسة (Iuliana (2007) توضيح إلى أي مدى سيكون المعيار المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مستقل ومنفصل عن النسخة الكاملة من معايير المحاسبة الدولية، وإجراء دراسة تحليلية لمسودة المعيار المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة في فبراير ٢٠٠٧، وقد توصلت الدراستان إلى وجود استقلالية واختلاف ما بين مسودة المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وبين باقي معايير المحاسبة الدولية، وقد أوصت الدراستان بأن يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء دراسات تحليلية دولية بشكل أكثر جدية وعمق وبتركيز دولي للبيئة المحيطة، وأن يفحص احتياجات مستخدمي المعلومات الخارجيين بشكل أعمق قبل الخروج بالمعيار بشكله النهائي.

كما هدفت دراسة (Stain (2010 إلى عمل دراسة تحليلية لأهم التطورات والمستجدات في مجال التقرير المالي وبالأخص على مسودة المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة IFRS for SME، وتحليلها وتقييمها للتعرف على مدى

إمكانية تطبيقها، وقد خلصت الدراسة إلى أن مشروع المعيار المقترح يعد بمثابة خطوة عالمية وهامة في طريق المشروعات الصغيرة وفي طريق التقارب العالمي الدولي لممارسات إعداد التقارير المالية في (SME) وسوف يسهم في تعزيز الجودة والقابلية للمقارنة في مختلف أنحاء العالم.

وتؤكد دراسة (Rossouw 2009)، ودراسة (Ruvendra 2010) على أن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما تهدف في المقام الأول إلى جعل القوائم المالية فعالة ومفيدة لمستخدمي تلك البيانات، بغض النظر عن حجم المنشأة، وقد خلصت الدراسة إلى أن هذا المعيار سوف يعد بمثابة قفزة عملاقة لعالم المحاسبة، ولكنه كبير جدا بالنسبة للمشروعات الصغيرة بجنوب أفريقيا وأنها تحتاج إلى تبسيط المعيار المقترح نفسه.

كما هدفت دراسة كل من (Raluca, 2013) ودراسة (Haywood 2015) إلى عمل دراسة تحليلية لأهم التطورات والمستجدات في مجال التقرير المالي وبالأخص على المعيار الخاص للمنشآت الصغيرة IFRS for SME وتحليلها وتقييمها للتعرف على مدى تأثيره على جودة وكفاءة التقارير المالية إمكانية تطبيقها، وقد خلصت الدراستان إلى أن المعيار الصادر يعد بمثابة خطوة عالمية وهامة في طريق المشروعات الصغيرة، وفي طريق التقارب العالمي الدولي لممارسات إعداد التقارير المالية في (SME)، وسوف يسهم في تعزيز الجودة والقابلية للمقارنة في مختلف أنحاء العالم.

وتؤكد دراسة (Guerreiro 2015) على أن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما تهدف في المقام الأول إلى جعل القوائم المالية فعالة ومفيدة لمستخدمي تلك البيانات، بغض النظر عن حجم المنشأة، وقد خلصت الدراسة إلى أن المعيار الدولي يعد بمثابة قفزة عملاقة لعالم المحاسبة وقطاع أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بينما بينت دراسة (Gélard, 2014) أن تطبيق المحاسبة الدولية للمشروعات الصغيرة له العديد من الأبعاد الهامة منها تسهيل عملية الحصول على التمويل على المستوى الدولي، وسهولة المقارنة مع الشركات النظيرة.

فيما تناولت دراسة كل من (Briciu, et al, 2009)، وأشرف عبد البديع (٢٠٠٦) أثر كل من التغيرات الاقتصادية العالمية، وزيادة رقة الاقتصاد العالمي، وظهور الشركات متعددة الجنسية، وإنشاء أكبر الأسواق الاستهلاكية العالمية، وكذلك دور نظم المعلومات المحاسبية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة، وتناولت أيضا مفهوم المنشآت

الصغيرة ومتوسطة الحجم ومن هم مستخدمي المعلومات وماهية احتياجاتهم، وخلصت الدراسات إلى أن الالتزام الكامل للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية سواء في كندا أو رومانيا يؤدي إلى وجود تكلفة لا يوجد ما يبررها وأن الاستمرار في الالتزام بتطبيق تلك المعايير قد يؤثر على بقاء واستمرار ذلك القطاع من المشروعات، وكذلك إعادة النظر في تعريف المشروعات الصغيرة الوارد في القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ في مصر، بشأن تنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم وتعديل المعايير المستخدمة.

كذلك تشير دراسة كلا من (Chen (2010)، ودراسة (Prena (2010 إلى وجود ارتباط قوي وبشكل إيجابي بين جودة التقارير المالية (FRQ) وكفاءة الشركات الكبرى والعملاقة ذات الأوراق المالية القابلة للتداول بصفة عامة، وكفاءة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بصفة خاصة، موضحة أهمية ودور المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

كما هدفت دراسة كلا من (Nadia (2010، ودراسة (Elira (2014 إلى تقديم رؤى حول بعض القضايا المرتبطة بإمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في رومانيا، وذلك عن طريق تحليل النظام المحاسبي المطبق برومانيا ومقارنته مع IFRS for SMEs.

وأيضاً تناولت دراسة (Noor(2010 مدى أهمية توافر سجلات ودفاتر محاسبية سليمة ومنتظمة وأثر تلك المعلومات على القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها داخل المنشأة وكذلك توضيح ماهية وأهمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في ماليزيا ودورها في دعم الاقتصاد الوطني.

وتؤكد دراسة (Thomas, (2011 على أهمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في اقتصاد أي دولة مؤكدة على أن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تتمتع بشفافية ومصداقية في المعلومات المالية الخاصة بها تواجه مشاكل أقل بكثير في الحصول على التمويل الخارجي لها، وخلصت الدراسة إلى وجود درجة عالية من المشاكل التمويلية تواجه المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض جودة التقارير والقوائم المالية المعدة في تلك المنشآت.

٢/٤- دراسات الممارسين المهنيين:

قامت بعض المنظمات العلمية والمهنية بدراسات متعددة في سبيل إصدار معيار خاص بالمنشآت الصغيرة، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بالعديد من المناقشات الدولية وإجراء مسح ميداني واستقصاء على مستوى عدة دول نامية من بينهم سوريا ولبنان والمغرب ومصر United Nations Conference On Trade and development, (2000) قبل الخروج بالمعيار بشكله النهائي للتعرف على المشكلات والمعوقات المحاسبية الراهنة التي تعوق تقدم واستمرار تلك المشروعات، وذلك حتى لا يقتصر أو ينصب اهتمامه على الدول المتقدمة فقط.

وكذلك تمت دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٠)، والتي هدفت إلى دراسة الاحتياجات المحاسبية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ووضع إطار محاسبي مقترح خاص بالتقرير المالي للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وقامت الدراسة بإجراء مسح ميداني لمعرفة المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في تطبيق وتبني نظام محاسبي يكفل توفير معلومات محاسبية سليمة وصحيحة تضمن توفير قوائم وتقارير مالية على درجة عالية من الشفافية والوضوح، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عدد من دول العالم منها (الأرجنتين والكاميرون وماليزيا ولبنان والمغرب ومصر)، وخلصت الدراسة إلى أن معظم تجارب الدول النامية متماثلة إلى حد كبير في الأسباب الرئيسية لعدم تبني نظام محاسبي، وأن الإطار المحاسبي المقترح الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم لا بد أن يقوم على الاتساق مع معايير المحاسبة الدولية.

كما قام مجلس معايير المحاسبة الكندي (AcSB) (٢٠٠٢) بإصدار كتيب التقارير التفاضلية ويحتوي هذا الكتيب على القسم رقم (١٣٠٠) الذي يسمح للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالخيار في تطبيق بعض أو كل الخيارات المحاسبية الواردة في معايير معينة وذلك ابتداء من ٢٠٠٢، وتؤيد هذه الدراسة وجود تقارير تفاضلية خاصة بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما تم إصدار ورقة استشارية حول التقارير التفاضلية موضحا مفهوم التقارير التفاضلية في دراسة مجلس المحاسبين القانونيين بهونج كونج (HKSA) (٢٠٠٢)، وقد قام المجلس بوضع إطار مقترح بشأن التقارير التفاضلية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم قائم على مجموعة من المبادئ والأسس.

كذلك قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AIPCA) (٢٠٠٥) بمد الشركات الصغيرة بالمشورة المالية المهنية والفنية، حيث شكل المعهد لجنة مختصة لفحص التحديات التي تواجه إعداد معايير محاسبية خاصة للمشروعات الصغيرة.

وأيضاً دراسة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ٢٠٠٥ التي قام فيها بعقد مؤتمر استشاري بشأن القضايا والتحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في معظم دول العالم، وعلى الأخص في الدول النامية وحضر المؤتمر أكثر من ١٢٥ مندوب من المنظمات العلمية والمهنية من ٤٩ دولة منها (منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمنظمات الإقليمية للمحاسبة) وغيرها من المنظمات ووكالات التنمية، وقام بإصدار تقرير في سبتمبر ٢٠٠٤ Francis (2012) بأهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في مجال التقرير المالي وقام بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية بالرد رسمياً على التصريحات والتوصيات الواردة في هذا التقرير، وكان الرد هو اتفاق كلا من الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على تعزيز أنشطة المؤتمر الاستشاري الذي انعقد في ٢٠٠٤، ووضع مجموعة من الخطوات أو الأولويات التي يجب تطبيقها للتغلب على التحديات التي تواجه SMEs.

كذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطانية (ASB) ٢٠٠٦ Nick, (2006) في المملكة المتحدة، المعيار الخاص بالتقارير المالية للكيانات الصغيرة (FRSSE) وذلك في نوفمبر ١٩٩٧، وقد قام بتحديثه عدة مرات منذ ذلك الحين، وذلك لأن قانون الشركات في بريطانيا يميز ما بين الشركات الصغيرة والكبيرة وأطلق عليه (GAAP/ Big Little GAAP)، وذلك اعترافاً منهم وتأكيداً على اختلاف المشروعات الصغيرة وأن الامتثال إلى تطبيق كافة المعايير يسبب تعقيداً لا مبرر له، لذا كان لابد من وضع معايير تتلاءم مع تلك المشروعات.

ولا يعد المعيار البريطاني (FREESE) إلزامي ولكن عندما تقوم الشركة الصغيرة باختياره وتتوافر فيها الشروط

اللازمة لكي تكون مؤهلة لتطبيقه، في هذه الحالة لابد من اعتماد (FRSSE) بصورته الكاملة.

وبالتالي تبرز النتائج السابقة أنه مازالت تعاني المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في معظم الدول النامية بصفة عامة، وفي جمهورية مصر العربية بصفة خاصة من العديد من المعوقات، من معوقات تسويقية وتمويلية وإدارية، ونقص في المعلومات وعدم القدرة على الاحتفاظ بدفاتر وسجلات محاسبية سليمة ومنظمة، وعدم الاهتمام بالوظيفة المحاسبية وجودة التقارير المالية، في حين نجد على الجانب الآخر اهتمام مختلف المنظمات العلمية والمهنية الدولية بأهمية جودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وقيام بعض الدول بتبني معايير وتقارير تفاضلية خاصة بتلك المنشآت بالفعل، وأخيرا قام مجلس معايير المحاسبية الدولية بإصدار المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ٩ يوليو ٢٠٠٩، استجابة للاحتياجات المحاسبية لتلك المنشآت ومحاوله القضاء على بعض المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولهذا قامت الباحثة بدراسة وتحليل المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، كمحاولة منها لإيجاد محاسبة خاصة لتلك المنشآت، وسوف تتناول في ذلك التعرف على ماهية التقارير التفاضلية ومستخدمي المعلومات المالية في المنشآت الصغيرة، وأهم المراحل التي قام بها المجلس ودوافعه لإصدار المعيار ونظرة عامة على المعيار الدولي للتقرير المالي "IFRS for SMEs".

٥- أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- دراسة وتحليل وانتقاد للمعيار المصري ونظرة عامة على محتوياته.
- تحديد أهم أوجه الاختلاف بين المعيار المصري الخاص بالمشروعات الصغيرة والمعيار الدولي IFRS for SMEs.
- اختبار آراء عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المعيار المصري للمشروعات الصغيرة في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية، وأثره على جودة وكفاءة التقرير المالي.
- أوجه الحذف والتبسيط الواردة في المعيار المصري.

٦- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من ندرة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع نظرا لحداثة ظهور أو إصدار المحاسبة المصري الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتظهر تلك الأهمية في تحسين جودة المحتوي الإخباري والمعلوماتي للتقارير والقوائم المالية، خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أن دراسة معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحليله سوف يتيح الفرصة للتعرف على أهم الإرشادات والأدلة والتعليمات والآليات التي تقابل احتياجات الأطراف المهتمة بالتقارير والقوائم المالية لتلك المشروعات، من (محللين ماليين، مستثمرين، ممولين)، وكذلك المراجعين، الأمر الذي سوف ينعكس بشكل كبير على تقرير المراجع الخارجي في ظل صدور معيار المحاسبة المصري الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يستلزم بالتبعية تطوير في مهنة المراجعة، وإصدار معيار مراجعة مصري يحكم الأداء المهني لعمل المراجع.

٧- فروض الدراسة:

يمكن تحقيق أهداف البحث من خلال صياغة الفروض التالية:

- ١- لا يوجد اختلاف جوهري بين المعيار المصري والمعياري الدولي للإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٢- لا يوجد اختلاف جوهري بين توقعات المحاسبين والمراجعين وما صدر فعلا من المعيار المصري لمحاسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٨- منهجية الدراسة:

نظرا للطبيعة الاستكشافية لهذا البحث فسيتم الاعتماد على التحليل المنطقي المقارن لاختبار الفروض، بمعنى أن هدف البحث لا يحتاج تحقيقه إلى اختبار إحصائي للفروض، بينما سيتم الاعتماد على المؤشرات الإحصائية الوصفية، منها على سبيل المثال المتوسط الحسابي، بما يمكن من الاختبار المنطقي للفرض الثاني.

١/٨- مجتمع الدراسة والعينة:

يهدف هذا البحث إلى استطلاع آراء مجتمع الدراسة من المراجعين والمحاسبين المتعاملين مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم الاعتماد على عينة ميسرة لاختيار وحدة المعاينة، وذلك لعدم إمكانية الاعتماد على عينة عشوائية لأسباب ميدانية وتكاليفية تخرج عن نطاق تحكم الباحثة، ونظرا لطبيعة الدراسة الاستكشافية فلقد تم تقسيم عينة الدراسة إلى فئتان:

الفئة الأولى: المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة التي تتولى مراجعة القوائم والتقارير المالية للمشروعات الصغيرة

ومتوسطة الحجم وذلك في القاهرة والإسكندرية والمنصورة والسويس والإسماعيلية، وقد بلغ عدد مكاتب المراجعة في العينة وتختص بمراجعة التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ٧ مكاتب.

الفئة الثانية: المحاسبين العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذين يتولون إعداد التقارير والقوائم المالية

للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، في نفس المحافظات التي تم الإشارة إليهم، حيث يوجد عدد غير محدود من المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، هذا وقد تم توزيع ١٠٠، ١٠٠ استمارة للمراجعين والمحاسبين.

٢/٨- طرق جمع البيانات وأساليب التحليل:

١/٢/٨- طريقة جمع البيانات:

تم تصميم قائمة الاستقصاء اللازمة لجمع البيانات من مفردات العينة، وذلك من خلال ما يلي:

السؤال الأول والثاني لجمع معلومات عن المعايير التي يمكن استخدامها للفرقة بين المشروعات الصغيرة ومتوسطة

الحجم وبين باقي المشروعات الأخرى.

السؤال الثاني والثالث لجمع معلومات عن متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي على جودة القوائم والتقارير المالية.

والأسئلة من الخامس إلى الثامن لجمع معلومات عن مدى إمكانية تطبيق المعيار المصري للتقرير المالي الخاص

بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تم مراجعة القائمة مع مجموعة من أساتذة الجامعات في التخصص بالإضافة إلى عينة ميسرة من المحاسبين والمراجعين محل الدراسة، وتم الوصول إلى مجموعة من الملاحظات وتم تعديل القائمة بناء عليها وأصبحت قابلة للتوزيع لجمع البيانات، وتم الاستعانة بمجموعة من المساعدين المتخصصين لجمع البيانات عددهم ٣، وتم تدريبهم وتم توزيع القوائم على عينة الدراسة ومتابعته عملية جمع البيانات ميدانياً.

تم جمع ٩٠ استمارة من المراجعين، و٩٣ استمارة من المحاسبين قابلة للتحليل، بعد استبعاد ٤ قوائم من المراجعين، و٣ قوائم من المحاسبين.

تم تصميم قائمة استقصاء لاستخدامها في الاختبار المنطقي للفرض الثاني في هذه الدراسة، وقامت الباحثة بتوزيع قائمة الاستقصاء على مفردات مجتمع البحث، وشرح الهدف من البحث والغرض من قائمة الاستقصاء لهم لضمان جودة المعلومات التي يتم الحصول عليها.

٢/٢/٨- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS v.18) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية، وقد اعتمدت الباحثة في تحليل البيانات على الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية: وذلك لإجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال حساب المتوسط المرجح للعبارات المكونة لأسئلة الدراسة.

- حساب الانحراف المعياري: لتحديد أهم المتغيرات لكل سؤال من أسئلة الدراسة وذلك بالنسبة لكل فئة من فئات الدراسة.

- حساب معامل الارتباط (ألفا): يتم حساب معامل الثبات (Alpha) لأسئلة الاستقصاء وذلك لتقييم ثبات ومدى اعتمادية أو مصداقية المقاييس المستخدمة في الدراسة، وارتفاع معامل ألفا يعني عدم وجود تحيز أو تحريف في النتائج عند التحليل.

٣/٨- حدود الدراسة:

سوف يقتصر البحث على دراسة وتحليل معيار المحاسبة المصري الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولا يتعدى إلى دراسة وتحليل النسخة الكاملة من معايير المحاسبة المصرية، كذلك يقتصر البحث على فئتين فقط من عينة الدراسة هم المحاسبين والمراجعين.

٩- التحليل المنطقي والنتائج:

١/٩- دراسة تحليلية للمقارنة بين معيار المحاسبة المصري والدولي للإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

٩/١/١- أوجه الاختلاف:

تتمثل أهم أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة المصري والدولي للمشروعات الصغيرة في المعالجات التالية:

• قسم رقم (٥): قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل:

توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر بل تثبت كتوزيع للربح.

• قسم رقم (٢٠) التأجير:

تم إعداده مختلفا عن قسم رقم (٢٠) معيار المحاسبة الدولي بالتأجير، وذلك وفقا لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ الخاص بالتأجير التمويلي في مادته ٢٥، ٢٤ من معالجات محاسبية ملزمة تختلف عن الدولية.

• قسم رقم (٢٥) تكاليف الاقتراض:

رأت لجنة المعايير المصرية الخروج عن المعايير الدولية، حيث سمح المعيار المصري برسملة تكاليف الاقتراض عند توافر شروط الرسملة بدلا من تحميلها كمصروفات كما نص المعيار الدولي.

٢/٢/٩- أهم أوجه التبسيط والحذف في معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل أهم أوجه التبسيط والحذف الواردة في معيار المحاسبة المصري للتقرير المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة

ومتوسطة الحجم في الآتي:

- تم حذف بعض الموضوعات التي وردت في المعايير الكاملة وذلك لعدم ملاءمتها للمنشآت الصغيرة ومتوسطة

الحجم، ومن ثم لا يتناولها هذا المعيار وهي:

- نصيب السهم في الأرباح.

- القوائم المالية المرحلية.

- التقارير القطاعية.

- المعالجة الخاصة بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع.

- تم حذف بعض المعالجات البديلة المسموح بها في المعايير الكاملة والاكتفاء بالمعالجات البسيطة التي تناسب

المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم مثل:

- تصنيف فئات الأدوات المالية من حيث المسميات بما في ذلك المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ

الاستحقاق، وكذا التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر واستيعض عن ذلك بتقسيم

الأدوات المالية إلى نوعين رئيسيين هما: (١) الأدوات المالية الأساسية، و(٢) إصدارات الأدوات المالية

الأخرى، وهي أكثر تعقيدا من الأدوات المالية الأساسية، ووضع المعيار شروطا محددة للاعتراف الأولي

والقياس اللاحق لكل نوع من الأدوات المالية داخل كل تصنيف من هذين التصنيفين.

- نموذج إعادة التقييم في الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة.

- السماح للمنشأة بالاختيار بين طريقتي التكلفة والقيمة العادلة في قياس الاستثمارات العقارية والمتاح في ظل

المعايير الكاملة، وبدلا من ذلك يتم القياس طبقا للظروف المتاحة.

- الاختيارات المتعددة في المنح الحكومية المسموح بها في المعايير الكاملة.

-تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف والقياس الواردة في المعايير الكاملة مثل:

- الأدوات المالية:

- الأدوات المالية التي تنطبق عليها شروط محددة تقاس بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة، بينما تقاس كافة الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ويتفادى المعيار بذلك التعقيدات التي قد تنشأ عن تصنيف الأصول المالية إلى أربعة فئات، ومن هذه التعقيدات الاعتماد على نية الإدارة في التصرف في الأصول المحتفظ بها قبل حلول تواريخ استحقاقها.

- الشهرة والأصول غير الملموسة ذات العمر غير المحدد:

- يتم استهلاكها طبقاً للمعيار على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة إذا كان من الممكن تقدير هذه الأعمار بطريقة يعتمد عليها، وإذا لم يمكن فيتم إهلاكها على فترة لا تتجاوز ١٠ سنوات.

• الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة:

يمكن قياسها بالتكلفة ما لم يتوافر لها سعر معلن، وإذا توافر فيجب قياسها بالقيمة العادلة.

- تكاليف البحوث والتطوير وتكاليف الاقتراض.

• يجب الاعتراف بها كمصروفات.

- الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة القابلة للإهلاك والاستهلاك:

- يتم دراسة الأصول من حيث كل من القيمة المتبقية (التخريدية) للأصل الثابت، وطريقة الإهلاك، وفترة وطريقة استهلاك الأصول غير الملموسة، فقط عندما تظهر مؤشرات على تغير هذه التقديرات خلال الفترة من تاريخ آخر قوائم مالية سنوية، على عكس ما تتطلبه المعايير الكاملة من إجراء دراسة كل سنة بغض النظر عن ظهور مؤشرات من عدمه.

- نظم المزايا المحددة:

- يجب الاعتراف فوراً في الأرباح أو الخسائر بكل تكاليف الخدمات الماضية.

• يجب الاعتراف فوراً بكل المكاسب والخسائر الاكتوارية، إما في الأرباح أو الخسائر أو ضمن عناصر الدخل الشاملة.

• لا تستخدم المنشأة طريقة الوحدة الإضافية المقدرة لقياس التزاماتها الناشئة عن نظم المزايا المحددة ولا لقياس المصروفات الأخرى المتعلقة بها، إلا لو كان ذلك من الممكن إجراؤه دون أن تتحمل المنشأة تكلفة أو جهد لا داعي لهما.

-للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع:

• عدم إفراد تبويب مستقل لها بالقوائم المالية، وبدلاً من ذلك يعد احتفاظ المنشأة بأصل غير متداول لغرض البيع مؤشراً على اضمحلال هذا الأصل.

-الأصول الحيوية:

• يتم استخدام نموذج القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لقياس الأصول الحيوية، فقط إذا ما كانت القيمة العادلة لتلك الأصول قابلة للتحديد دون بذل جهد أو تكلفة لا داعي لهما، فإذا لم تتمكن المنشأة من تقدير القيمة العادلة لتلك الأصول إلا ببذل هذا الجهد والتكلفة، تتبع المنشأة نموذج "التكلفة-الإهلاك-الاضمحلال" في المحاسبة عن تلك الأصول.

-تسوية المدفوعات المبنية على الأسهم من خلال أدوات حقوق ملكية المنشأة ذاتها:

• يتم قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المستخدمة في تسوية تلك المدفوعات (المبنية على أسهم) ومن ثم المصروفات المرتبطة بها بناء على أفضل تقدير للإدارة إذا لم تتوافر أسعار سوقية معلنة.

وبناء على ما تقدم باستخدام التحليل المنطقي المقارن يمكن قبول الفرض الأول في الدراسة والذي ينص على أنه

"لا يوجد اختلاف جوهري بين المعيار المصري والمعيار الدولي للإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، حيث

يوجد تطابق تام بينهما فيما عدا تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث وبطبيعة الحال يختلف تعريفه من اقتصاد

دولة إلى أخرى وفقاً لموقف كل دولة وطبيعة الصناعات بها.

٣/٩- تحليل آراء المحاسبين والمراجعين:

يتم في هذا الجزء تحليل مدى قدرة معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية وتحقيق كفاءة وجودة في القوائم والتقارير المالية.

تم إجراء تحليل الاعتمادية على العوامل الرئيسية في الدراسة وأوضحت النتائج أن قيم معامل ألفا تزيد عن ٠,٦ في كل العوامل محل الدراسة.

وفيما يلي يتم عرض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، والتي يعكسها ما ورد بقائمة الاستقصاء من أسئلة وأهم ما يترتب عنه من نتائج من خلال العرض التالي:

١/٣/٩- معايير المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يوضح الجدول رقم (١) التالي ترتيب أهم معايير الحكم على المشروع بأنه صغير أو متوسط.

جدول رقم (١)

ترتيب معايير الحكم على المشروعات بأنها صغيرة أو متوسطة

ترتيب	متوسط	
٢	٤,٢٥	- معيار عدد العاملين
١	٤,٢٦	- معيار رأس المال
٣	٤,٠٥	- معيار حجم الإنتاج
٤	٢,٥	- معيار حجم المبيعات
٥	١,٩	- معيار حجم الأرباح سنويا
٦	١,٨	- معيار حجم الأصول المستثمرة
٧	١,٦٨	- معيار عدد الملاك

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

أن معايير رأس المال المستثمر ومعايير عدد العاملين ومعايير حجم الإنتاج هي الأهم للفرقة بين المشروعات الصغيرة

ومتوسطة الحجم وبين المشروعات الكبيرة.

٢/٣/٩- معايير تخفيض متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

جدول رقم (٢)

تخفيض متطلبات القياس في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ترتيب	متوسط	المعيار
١	٤,٤	عدم الخضوع للمسئولية العامة
٢	٣,٩	حجم الإنتاج
٣	٣,٨٧	حجم رأس المال المستثمر

من خلال الجدول السابق يتضح من تحليل مفردات العينة أنه يجب تخفيض متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لأن هناك اختلاف في احتياجات مستخدمي المعلومات في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم عن المشروعات الأخرى، وأن المعايير السابقة تعد ملائمة للحكم على مشروع ما بأنه مؤهل إلى تطبيق التقارير المالية التفاضلية.

٣/٣/٩- أسباب تخفيض متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يوضح الجدول رقم (٣) التالي أسباب تخفيض متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

جدول رقم (٣)

متطلبات الإفصاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

١	٤,٣	كثرة وكبر عدد المعايير المحاسبية
٤	٣,٩	وجود العديد من التفاصيل والتعقيدات في النسخة الكاملة من المعايير
٢	٤,٠٥	تكلفة تطبيق النسخة الكاملة من المعايير تفوق العائد منها
٣	٤,٠١	انخفاض عدد مستخدمي المعلومات
٦	٣,٩	قيام معظم المعايير لخدمة المشروعات الكبرى
٧	٣,٠١	توفير معايير دولية ذات جودة عالية
٨	٢,٩	تخفيف العبء من على المشروعات التي ترغب في تبني معايير دولية
٥	٣,٩٢	تلبية رغبات مستخدمي المعلومات

يتضح ومن خلال الجدول السابق أن مفردات العينة تؤكد على وجود حاجة لتخفيض متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

٤/٣/٩ أسباب القياس والإفصاح المحاسبي في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

يوضح الجدول رقم (٤) التالي أسباب القياس والإفصاح المحاسبي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

جدول رقم (٤)

أسباب القياس والإفصاح المحاسبي في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

٤	٤	- إمكانية إعداد قوائم وتقارير مالية تجعلها قابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي.
٣	٤,٠٢	-توافر قوائم وتقارير ذات جودة عالية
٢	٤,٠٣	-الاتساق والتماثل المحاسبي في استخدام البيانات المحاسبية
١	٤,٠٧	-الاستفادة من التبسيط في مبادئ الاعتراف والقياس الواردة في المعيار المصري والدولي.
٥	٣,٩	تحقيق مبدأ التكلفة والعائد.

من خلال الجدول السابق يتضح أن مفردات العينة وافقت على أثر انخفاض متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي

للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على جودة القوائم والتقارير المالية حيث يتراوح المتوسط الحسابي للعبارات التي

تقيس هذا الاختلاف ما بين ٣,٩ إلى ٤,٠٧ .

٥/٣/٩: المعايير التي تم حذفها بالكامل من المعيار المصري للتقرير المالي:

والتي تم تلخيص التحليل الوصفي لها في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

المعايير التي تم إعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الإفصاح بها

١	٤,١٢	المعيار الدولي نصيب السهم من الأرباح
٤	٤	معيار التقارير القطاعية
٣	٤,٠٣٨	معيار التقارير المالية المرحلية
٢	٢	المعالجة الخاصة بالأصول المحتفظ بها لغرض التداول

من خلال الجدول السابق يتضح أن مفردات العينة وافقت على المعايير التي تم حذفها بالكامل من المعيار المصري للتقرير الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وأكدت على ضرورة حذف بعض متطلبات الإفصاح الأخرى لبعض المعايير، منها متطلبات الإفصاح في معيار المخزون الخاصة بالإفصاح عن فئات المخزون (مواد خام- مواد تحت التشغيل- منتجات تامة الصنع)، أيضا الإعفاء من متطلبات الإفصاح الخاصة بالمعيار المصري عرض القوائم المالية (الإعفاء من الإفصاح عن السياسات المحاسبية- الإفصاح عن عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية) على جودة القوائم والتقارير المالية.

٦/٣/٩: المعالجات البديلة التي تم حذفها من المعيار المصري للتقرير المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

جدول رقم (٥)

المعالجات البديلة التي تم حذفها من المعيار المصري للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم

١	٤,٢٤	- تصنيف فئات الأدوات المالية إلى قسمين رئيسيين وهما الأدوات المالية الأساسية، والأدوات المالية الأكثر تفصيلا.
٣	٤,١١	- إلغاء نموذج إعادة تقييم الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة واستخدام نموذج التكلفة.
٢	٤,١٩٤	- استخدام طريقة التكلفة أو القيمة العادلة حسب الظروف المتاحة لدى المنشأة عند قياس الاستثمارات العقارية.
٤	٤,١٤٦	قياس المزايا الحكومية بواسطة القيمة العادلة للأصل

ولقد وافقت مفردات العينة على المعالجات البديلة التي سمح بها المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

٧/٣/٩- تطوير المعيار المصري للتقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

وافقت مفردات عينة الدراسة على ضرورة وجود تطوير أكثر ومزيد من التبسيط في متطلبات المعيار المصري للتقرير المالي لكي يتلاءم مع بيئة الأعمال المصرية، وذلك بمتوسط (٤,٤٧٦).

٨/٣/٩- أهم المعوقات التي تواجه إمكانية تطبيق المعيار المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يوضح الجدول رقم (٦) التالي أهم المعوقات التي تواجه إمكانية تطبيق المعيار المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (٦)

أهم المعوقات التي تواجه إمكانية تطبيق المعيار المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

٦	٤,٢٦	-عدم وجود الوعي الكافي بالمعايير الدولية الخاصة بالتقرير المالي
٥	٤,٢٧	-عدم وجود تشريع أو قانون يلزم تطبيق المعيار
٤	٤,٢٨	-تدخل أصحاب المشروعات الصغيرة في الإدارة.
٢	٤,٣٦	-عدم رغبة أصحاب المنشآت الصغيرة من الإفصاح عن الدخل الحقيقي لهم.
٤	٤,٢٨	-قلة خبرة المحاسبين بالإدارة المالية لتلك المشروعات بالمعايير الدولية
٢	٤,٣٦	-ضعف نظم الرقابة الداخلية.
٣	٤,٣٤	-خصوصية أصحاب المشروعات الصغيرة والحفاظ على سرية المعلومات.
١	٤,٤٥	-تكلفة تحمل نظام محاسبي في ظل انخفاض عدد مستخدمي المعلومات

من خلال الجدول السابق يتضح أن هناك موافقة من فئات الدراسة على وجود عدة معوقات تواجه إمكانية

تطبيق المعيار المصري للتقرير المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وبناء على ما تقدم وباستخدام التحليل المنطقي المقارن يمكن قبول الفرض الثاني في الدراسة والذي ينص على "لا

يوجد اختلاف جوهري بين توقعات المحاسبين والمراجعين وما صدر فعلا من المعيار المصري لمحاسبة المنشآت الصغيرة

والمتوسطة" حيث لم تختلف جوهريا توقعات المستقضي منهم عما ورد فعلا بالمعيار المصري للإفصاح والمحاسبة

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بكل من معايير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، معايير تخفيض متطلبات

القياس والإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أسباب تخفيض متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أسباب القياس والإفصاح المحاسبي في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المعايير التي تم

حذفها بالكامل من المعيار المصري للتقرير المالي، المعالجات البديلة التي تم حذفها من المعيار المصري للتقرير المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، تطوير المعيار المصري للتقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهم المعوقات التي تواجه إمكانية تطبيق المعيار المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

١٠- النتائج والتوصيات:

توصل البحث من خلال كل من الدراسة النظرية والميدانية واختبارات الفروض إلى النتائج التالية:

- ١- اتفاق آراء عينة الدراسة على أن الانخفاض في متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأوجه التبسيط والحذف من المعالجات البديلة يؤدي إلى ارتفاع كفاءة وجودة تلك القوائم والتقارير وتعمل على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.
- ٢- إن الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المصري الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة القائم على غرار المعيار الدولي للمشروعات الصغيرة سوف يعمل على تحقيق الانسجام في الممارسات المحاسبية والتشجيع على الاستثمار الأجنبي، وجذب الشركات العالمية وإتاحة فرص تمويلية أكثر لتلك الشركات.

وتوصي الباحثة بالآتي:

- ١- ضرورة عمل دورات تدريبية مكثفة لكل من المحاسبين والمراجعين لفهم التطور والتغير الذي ظهر في معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٢- التأكيد على التأهيل العلمي والعملية لكل من المراجعين والمحاسبين.
- ٣- ضرورة إلمام المراجع الخارجي بالإطار المفاهيمي والفلسفي لمعيار المحاسبة المصري، وذلك لتطوير مهاراته لتحديد كيفية أداء أعمال الحكم المهني الخاص به فيما يخص بإبداء رأيه في القوائم والتقارير المالية.
- ٤- ضرورة تطوير معايير المراجعة المصرية في ظل إصدار معيار المحاسبة المصري الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- الدوريات العلمية:

- د. أشرف محمد عبد البديع، (٢٠٠٦)، "دور نظم المعلومات المحاسبية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة أسيوط.
- د. طارق عبد العال، (٢٠٠٣)، "منهج محاسبي مقترح لإعداد تقارير مالية تلائم المنشآت الصغيرة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.

٢- مصادر أخرى:

- رأفت سليمان، (٢٠٠٥)، "المشروعات الصغيرة هل تمتلك مفاتيح حل مشكلة البطالة؟"، <http://digital.ahram.org.eg/article>، يناير.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (٢٠٠٠)، مجلس التجارة والتنمية، المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، يوليو <http://uncted.org/en/docs/c2isard.en>.
- منظمة العمل العربية، "الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة التنمية، مؤتمر العمل العربي"، الدورة ٢١، المنعقد في القاهرة في الفترة من ٤-١١ أبريل ١٩٩٧.
- وزارة المالية، "تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر"، جمهورية مصر العربية، نوفمبر، ٢٠٠٦.
- اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات، "دور المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في تعظيم التنمية الاقتصادية باستخدام الموارد المحلية للدول النامية" المؤتمر الثاني عشر، القاهرة، ٢٠٠٥.
- عصام رفعت، "المشروعات الصغيرة حول تحديد واضح لمفهومها"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ١٦، السنة الثانية، إبريل، ٢٠٠٦.

- منظمة العمل العربية، "ورقة عمل حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في تخفيف أزمة البطالة"،

المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، ٢٠٠٨.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Periodicals:

Briciu. S. ,Groza. C. ,Ganfalean. I. , (2009) , "International Financial Reporting Standard (IFRS) Will Support management Accounting system for SMEs ?" , Annules Journal Series Oeconomica, www.oeconomica.uab.

Chen., F., (2010) , "Financial Reporting Quality and Investment Efficiency of Private Firms in Emerging Markets",: Http: //Www .SSRN..

Elira .H. , (2014) Is the Adoption of IFRS for SMEs an Added Value for the Financial Reporting in Albania? ", Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Vow 3, No 3.

Francis. A., (2012) "The International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMES): Suitability for Small Businesses in Ghana", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 10, pp.190-214.

Gélard, G., (2014) , "The IFRS for SMEs Implementation Challenges Chisinau", IFRS Foundation , Http: //Www .SSRN

Guerreiro, S.,(2015)," Institutional Change of Accounting Systems: The Adoption of a Regime of Adapted International Financial Reporting Standards ",European Accounting Review, Vol 24, Issue 2, PP.379-409.

Haywood., A., (2015), " SMEs Get 7 Year Extension on IFRS Lease Accounting Standard Transition ", Available From : Http: //Www .SSRN. Com.

Iuliana .C., (2007)" Is There A Solid Empirical Foundation For The Iasb Draft For Smes ?" , Available From : Http: //Www .SSRN. Com.

- Nadia., (2010) ,"The Context Of The Possible IFRS For SMEs Implementation In Romania An Exploratory Study Accounting and Management Information Systems, Vol. 9 , No. 1.
- Nick .T., (2006) , "Financial Reporting The UK Accounting Standards Aboard Is Proposing A Three -Tier Approach To Developing UK GAAP Converged ",Financial Management UK, Http : //Www.Article .Com , Oct. 1.
- Noor., F., (2010) , " Managing Companys Financial Among Small And Medim Non Manufactiuring Company " , Far East Journal Of Psychology And Business, Www. Fareast journals. Com.
- Prena. R., (2012) , "The Impact Of Ifrs For Smes On The Accounting Profession: Evidence From Fiji" , 2012, Accounting & Taxation Volume 4 Number 2 pp 107.
- Raluca, (2013), " Post Crisis Economy: Challenges and Opportunities, IECS 2013 Financial Reporting for SMEs Past and Perspectives", International Economic Conference Proscenia Economics and Finance, Volume 6, Pages 713-718.
- Rossouw. J. , (2009) , "IFRS For SMEs In South Africa . A Giant Leap Of Accounting But Too Big For Smaller Entities In General ", Meditari Accountancy Research. www.emeraldinsight.com/journals.
- Ruvendra. N., (2010) , "Management Accounting Needs Of SMEs And The Role Of Professional Accountants ", Arenwed Research Agenda, Journal Of Applied Management Accounting Research.
- Schiebel. A., (2007) , "To What Extent Would The Proposed (IFRS For SMEs) Be Independent Of The Full IFRS System?", February , Http ://Www.SSRN. Com.

Stain . L., (2010) “ An Examination Of The Due Process In South Africa Which Led To The Adoption Of The IFRS For SMES" Mediatory Accounting Research , Vol. 18 , No .2 .

Thomas., W., (2011) , "Financial Credibility, Ownership, And Financing Constraints In Private Firms”, Journal Of International Business Studies., Vol. 7, No.2.

3- Other:

Accounting Standard A Board (Acsb) , " Discussion Paper : Financial Reporting By Private Entities " , Available From: [Http :// Www. Acsbcanada .Org](http://www.acsbcanada.org), 2007.

American Institute For Certified Accountants (Aicpa) ,(2005), "Private Company Financial Reporting Task Force Report " , Available From: [Http: //Www. Aicpa. Org](http://www.aicpa.org).

Chang , (2003) , " Big Gap And Little Gap : Has This Ideas Time Come ?" [Http://Www.Webcpa.Com](http://www.webcpa.com), P 8.

Codjia. M (2011) Sources Of Finance For Smes", [Http : //Www .Ehow. Com](http://www.ehow.com).

"Definition of Small Industry in Various Countries [http: //www. cii.in/ documents / defsme.pdf](http://www.cii.in/documents/defsme.pdf).

Epstein. B., & Jermakowicz. E. , (2007)., "International Standards For SMEs : Analyzing The IASB Exposure Draft " , [Http://Www .Nyscpa.Org.Com](http://www.nyscpa.org).

Hong Kong Society Of Accountants ," Consultation Paper On A Propose Frame Work For Differential Reporting, [Http://Www.HKSA.Org.Com](http://www.hkrsa.org.com),Dec,2002.

"IFAC Conference highlight needs of SMP , SMEs and developing nations", (2005) , IF AC News , [www: //IFAC. Org](http://www.ifac.org), April, pp. 1-12.

International Accounting Standards Boards ,(2004) ,"Preliminary Views On Accounting Standards For Small And Medium-Sized Entities (SMEs)", <http://www.PressRelease.Com>, p7.

International Accounting Standard Boards (IASB) , (2007) , Basis For Conclusions On Exposure Draft International Financial Reporting Standard FOR Small Medium-Sized Entities , Available From : <Http://Www.IASB.Org.Com>.

International Accounting Standards Board , (2003)., (IASB "IFRS For Small And Medium-Sized Entities(Also Referred To As IFRS For Private Entities And IFRS For Non-Publicly Accountable entities)", Available From <Http://Www.Iasplus.Com>.

Lunge ,C., D., (2005) ," New Directions Of Financial Reporting With In Global Accounting Standard For SMEs " Available From : <Http://Www.Atsbcanada.Org.Com>, P 5.

Mersereau , A., "A Change In Canadian GAAP That Will Be Of Interest To Most Canadian Corporations " ,<Http://Www.Camagazine.Com> , July , 2002.

Ueapme Position Paper On The Future Of SMEs Finance ," Crafts, Trades , And Smes Need Better Access To Finance ",<Http://Www.Europa.Eu.Int.Com> ,2004.

United Nations Conference On Trade And Development, Accounting By Small And .Medium-Sized Enterprises (SMEGA),TD/B/COM 20 (2000)

<Http://Unctd.Org/En/Docs/C2isard9.En.Pdf>.

United Nations On Conference Trade And Development, (2006) , " Review Of Practical Implementation Issues Of International FinancialReporting Standards Note By The Unctad Secretariat", <Http://Www.Unctad.Org>.